وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ١٢/١/٨٢٦جـ٣)

" كتاب دوري رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٨ "
****

- إيماء إلى كتاب المديرية المالية لمحافظة الوادي الجديد رقم ٤٠٠ المؤرخ ٢٠١٨/٣/١٤
- وإيماء الي كتاب مديرية التنظيم والإدارة بمحافظة الوادي الجديد المؤرخ ٢٠١٨/٣/١٢ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٤ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً : إنشاء الوحدة الحسابية لمديرية التنظيم والإدارة بمحافظة الوادي الجديد — الرقم الكودي ٢٢٣٠٠٣٠١

" موازنة حكم محلي "

ثانيا : ينتهي إشراف الوحدة الحسابية لديوان عام محافظة الوادي الجديد علي حسابات مديرية التنظيم والإدارة بمحافظة الوادي الجديد .

ثالثا: تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات مديرية التنظيم والإدارة بمحافظة الوادي الجديد نقلا من الوحدة الحسابية لديوان عام محافظة الوادي الجديد الي الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولا.

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

جمهـــورية مصر العربية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دوري رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٨ "

****

بالإشارة إلى كلاً من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن قانون نظام التأمين الصحى الشامل ، كتاب السيد الأستاذ / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٤ /٢٠١٨ ما يلى :-

أولاً :- إنشاء وحدة حسابية للهيئة العامة للرعاية الصحية باسم:-(**الوحدة الحسابية للهيئة العامة للرعاية الصحية**)

الرقم الكودى

(موازنة هيئات خدمية) **(٣٢١١٠٥٠١)**

تحريرا في : / /٢٠١٨

رئيـــس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

"محاســـب /مصطفى رجائى طه "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم :٨١٨ /٧/١ جـ ٢)

" كتاب دوري رقم (٥٤) لسنة ٢٠١٨ "

****

- إيماء إلى كتاب المديرية المالية لمحافظة الفيوم رقم ٧٣٥ المؤرخ ٢٠١٨/٣/١٣ .
- إيماء الي كتاب جامعة الفيوم المؤرخ ٢٠١٨/٢/١٩ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٥ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً : إنشاء الوحدة الحسابية للصناديق والحسابات والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الفيوم وكلياتها **" أرصدة ذات طابع خاص "**

الرقم الكودي
٣١٥٠٠١٠٣

ثانيا : ينتهي إشراف الوحدة الحسابية الرئيسية بجامعة الفيوم والوحدة الحسابية لكلية التربية بجامعة الفيوم علي الصناديق والحسابات والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الفيوم.

ثالثا: تؤول الأرصدة الخاصة بالصناديق والحسابات والوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الفيوم نقلا من الوحدة الحسابية الرئيسية بجامعة الفيوم والوحدة الحسابية لكلية التربية بجامعة الفيوم الي الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولا.

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

جمهورية مصر العربية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" كتاب دوري رقم (٤٧) لسنة ٢٠١٨ "

****

بالإشارة إلى كلاً من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن قانون نظام التأمين الصحى الشامل ، كتاب السيد الأستاذ / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٤ /٢٠١٨ ما يلى :-

أولاً :- إنشاء وحدة حسابية للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية باسم:-(**الوحدة الحسابية للهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية**)

الرقم الكودى

(٣٢١١٠٦٠١) **(موازنة هيئات خدمية)**

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيـــس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

"محاســـب /مصطفى رجائى طـه "

جمهورية مصر العربية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ١/٦٩١/ ٦ جـ٦)

" كتاب دوري رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ "

****

بالإشارة إلى كتاب السيد الأستاذ / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٥ / ٤ /٢٠١٨ ما يلى :-

أولاً :- إنشاء وحدة حسابية لمعهد التبين للدراسات المعدنية باسم:-(الوحدة الحسابية لمعهد التبين للدراسات المعدنية)

الرقم الكودى

(٣٢١١٠٧٠١)

(موازنة هيئات خدمية)

تحريرا في : ١ / ٤ /٢٠١٨

رئيـــس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

"محاســـب /مصطفى رجائى طـه "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم : ٥/١/٨٠٥ جـ ٦)

" كتاب دوري رقم (٤٩) لسنة ٢٠١٨ "
****

- إيماء الي كتاب المديرية المالية لمحافظة الجيزة رقم ٣٦١٠ المؤرخ ٢٠١٧/١٢/١٩ .
- إيماء الي كتاب مستشفى الوراق المركزي المؤرخ٢٠١٨/٤/١

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١٥ / ٤ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً :- إنشاء الوحدة الحسابية لمستشفى الوراق المركزي بمحافظة الجيزة **الرقم الكودى** ٢٠٢٠١٠٢٨

(موازنة حكم محلي)

ثانيا : ينتهي إشراف الوحدة الحسابية للإدارة الصحية بالوراق بمحافظة الجيزة علي حسابات مستشفى الوراق المركزي بمحافظة الجيزة.

ثالثا :- تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات مستشفى الوراق المركزي بمحافظة الجيزة نقلا من الوحدة الحسابية للإدارة الصحية بالوراق بمحافظة الجيزة الي الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولا .

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/٤/١٢

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

كتاب دورى رقـــم (٥٠) لسنة ٢٠١٨

بمناسبة قرب إنتهاء العام المالى ٢٠١٧- ٢٠١٨ فإن وزارة المالية تهيب بكافة وحدات الجهاز الإدارى للدولة ، ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى والوحدات ذات الطابع الخاص المخاطبة بأحكام قانون المحاسبة الحكومية رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وقانون الموازنة العامة للدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته **الالتزام بما يلى**:-

١- عدم إدخال أية إستمارات **صرف بالخصم على أى من أبواب الموازنة** بدفتر حصر طلبات الصرف الواردة(٥٥ع .ح) بنهاية يوم عمل يوم الخميس الموافق ١٤-٦- ٢٠١٨ إلا بموافقة السيد / وزير المالية أو من يفوضه **ويستثنى من ذلك** (استمارات صرف مرتبات وأجور العاملين المستحقة شهرياً وما فى حكمها ، واستمارات صرف مستحقات مصلحة الضرائب المصرية وصناديق التأمينات والمعاشات والاستقطاعات ومصاريف الجنازة والأحكام القضائية واجبة النفاذ ومستحقات العاملين فى حالتى الإحالة للمعاش والوفاة وأقساط صندوق التأمين الحكومى لضمانات أرباب العهد) ، مع الإلتزام بإقفال الدفاتر والحسابات فى موعد لا يتجاوز ٢٠١٨/٦/٢٨ ومخالفة ذلك تستوجب المساءلة القانونية .

٢- أحكام المادة (١٢) من القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية وكذا المواد أرقام (١٠ ، ٢٤ ، ٣٤) من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ، وخاصة ما تضمنته تلك المواد من عدم تجاوز الصرف عن الإعتمادات المدرجة أو الأغراض التى خصصت من أجلها أو الإرتباط بأية مصروفات لا يقابلها إعتماد ويكفى حتى نهاية السنة المالية ، إلا فى حدود ما قضت به أحكام المواد سالفة الذكر ، والتأشيرات العامة للموازنة فى هذا الشأن ، وعدم صرف مبالغ بالتجاوز أياً كانت الأسباب .

٣- أحكام المادة رقم (١٣) من القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨١ فيما تضمنته من حظر الصرف أو إجراء تسوية على حساب وسيط فى حالة عدم وجود اعتماد بالموازنة أصلاً أو عدم كفاية الإعتماد .

٤- قيام الجهات المختلفة بتقديم الحسابات الختامية ومرفقاتها من الوحدات الحسابية الفرعية إلى الوحدات الحسابية الرئيسية فى موعد أقصاه ٢٠١٨/٧/١٥ على ان تقدم الوحدات الحسابية الرئيسية إلى كل من وزارة المالية ، والجهاز المركزى للمحاسبات الحسابات الختامية ومرفقاتها فى موعد أقصاه ٢٠١٨/٧/٣١ – وطبقاً لتعليمات قطاع الحسابات الختامية التى تصدر سنوياً فى هذا الشأن ، وذلك حتى يتسنى تقديم الحسابات الختامية فى صورتها المعدلة فى موعد لا يتجاوز ٢٠١٨/٩/١٥.

٥- أن تتضمن مرفقات الحسابات الختامية المشار إليها بيان بالصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وتحديد مواردها مع بيان مصروفاتها موزعة على الأبواب المختصة ، على أن ترفق كل جهة القوانين والقرارات المُنشئة لتلك الصناديق والحسابات الخاصة ، كما ترفق المراكز المالية لتلك الصناديق والحسابات الخاصة ، وكذا يتم إرفاق بيان يتضمن ما تم إنفاقه على مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمى والتعليم الجامعى لتحقيق النسبة المحددة بالمواد أرقام (١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٣) من دستور جمهورية مصر العربية الصادر فى يناير ٢٠١٤ ، مع إعتبار مرفقات الحسابات الختامية سالفة الذكر ضرورية لإظهار الحساب الختامى للدولة فى صورته الحقيقية ، مع اعتبار أن مخالفة ذلك تستوجب المساءلة القانونية .

٦- ما تضمنته المواد (٣٣ ، ٣٥) من التأشيرات العامة للموازنة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ بشأن توزيع الاعتمادات المدرجة ببند نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل ، الأبحاث والدراسات بمصروفات الباب السادس (شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات) والمتعلقة بنوع الأجور للمشروعات الاستثمارية المستحدث بالباب السادس بالموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ للصرف منها على الأجور والمكافآت والمزايا التأمينية المترتبة عليها ، على أن يتم الإرتباط على تنفيذ المشروعات والصرف عليها وفقاً للتنظيم والتوزيع المعتمد لمكونات الإستثمار الخاصة بكل مشروع ، وفى جميع الأحوال لا يجوز القيام بأعمال تنفيذية يترتب عليها تجاوز الإعتمادات السنوية المُدرجة لكل مشروع إلا بعد موافقة كل من وزيرى المالية والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى فى هذا الشأن .

٧- ما تضمنته المادة رقم (٤٦) من التأشيرات العامة للموازنة عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ (بشأن الإلتزام بعدم التعاقد على أية توريدات .....) وفى جميع الاحوال يحظر دفع أية مبالغ على ذمة تنفيذ أعمال لا يتم تنفيذها قبل نهاية العام المالى مع الإلتزام بالتعليمات والكتب الدورية فى هذا الشأن ، كما يحظر نهائيا الخصم على الاعتمادات الموازنية بأية مبالغ وايداعها بالحسابات الخاصة او حساب الدائنين بغرض إستنفاد البنود ، وحظر إضافة أية ايرادات تخص الجهه الى ايرادات الصناديق و الحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص .

٨- تطبيق الأساس النقدى بالنسبة لختامى الموازنة العامة للدولة (جهاز إدارى – إدارة محلية – هيئات خدمية) بما فى ذلك العمليات المتعلقة بشراء الأصول غير المالية (الإستثمارات) وذلك تطبيقا لنص المادة (١٢) من القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٥ ، وتطبيق أساس الاستحقاق بالنسبة للحسابات الختامية للهيئات العامة الاقتصادية ، والهيئة القومية للإنتاج الحربى وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام .

٩- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل وتسوية مستحقات الدولة وحقوق الخزانة العامة الضريبية وغير الضريبية مع بيان ما اتخذ من اجراءات لمعالجة المشاكل التى أثرت على حصيلة الإيرادات أو التى تعوق تحصيل المتأخرات مع اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المتسببين فى التأخير أو عرقلة التحصيل .

١٠- حظر استنفاد الأرصدة المتبقية من الإعتمادات أو التعاقد بموجب قانون المناقصات والمزايدات رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ اعتباراً من ٢٠١٨/٥/٢١ حتى ٢٠١٨/٦/٢٨ .

١١- أحكام المادة (١٠) من القانون رقم (١٤٥) لسنة ٢٠١٧ الصادر بربط الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧- ٢٠١٨ بضرورة أن يؤول للخزانة العامة للدولة نسبة (١٥%) من جملة الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص وذلك ما لم تكن لوائحها المُعتمدة تنص على نسبة أعلى من ذلك، والعمل على تطابق أرصدة هذه الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص الواردة بالمركز المالى للجهة الإدارية مع أرصدتها من واقع كشوف البنك المركزى ، ويُلغى كل حكم يُخالف ذلك فيما عدا حسابات المشروعات التعليمية البحثية والمشروعات الممولة من المنح والاتفاقيات الدولية والتبرعات ومشروعات الإسكان الإجتماعى ، ويتم توريد هذه النسبة خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من الشهر التالى للتحصيل إلى الحساب المفتوح لهذا الغرض بالبنك المركزى المصرى أو الكود المؤسسى (١٠٦٠٠١٣١) لدعم موارد الموازنة العامة للدولة ، مع العلم بأنه فى حالة عدم إلتزام الجهات بالتوريد يُرخص لوزارة المالية بخصم هذه النسبة من حساباتها ، كما يرخص لوزارة المالية الخصم من حسابات الهيئات والجهات بمستحقات وزارة المالية طرفها .

١٢- أحكام المادة رقم (١٣) من القانون رقم (١٤٥) لسنة ٢٠١٧ بربط الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨ والتى نصت على " تلتزم كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية بصرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها – بخلاف المزايا التأمينية – التى يحصل عليها الموظف **بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسى فى ٢٠١٥/٦/٣٠ إلى فئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة فى ذات التاريخ ويلغى كل نص يخالف ذلك** " .

١٣- أحكام المادة رقم (٥) من القانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بمنح علاوة خاصة للعاملين بالدولة من غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية والتى نصت على " يستمر العاملون بالدولة من غير المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية .... فى صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها – بخلاف المزايا التأمينية – التى يحصلون عليها **بذات القواعد والشروط المقررة قبل العامل بأحكام هذا القانون بعد تحويلها من نسب مئوية مرتبطة بالأجر الأساسى إلى فئات مالية مقطوعة ، على ألا يقل فى جميع الأحوال إجمالى الأجر المستحق للعامل بعد العمل بهذا القانون عن الأجر المستحق له فى تاريخ إصدار هذا القانون** " .

١٤- عدم الصرف من الإعتمادات المدرجه بموازنة المحافظة والمخصصة للمجالس الشعبية المحلية للسنة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ أو النقل منها إلا بعد الرجوع إلى وزارة المالية (قطاع موازنة الإدارة المحلية) .

١٥- أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٧٤) لسنة ٢٠١٧ ومنشورى عام وزارة المالية رقمى (٣، ٧) لسنة ٢٠١٧ والكتب الدورية الصادرة فى هذا الشأن ، خاصة فيما تضمنّه من ضرورة إلتزام كافة الجهات بتنفيذ كافة المدفوعات على أبواب الموازنة المختلفة من خلال منظومة الدفع والتحصيل الإلكترونى (*GPS*) عقب تسجيل الاستمارات على نظام (*GFMIS*) عن طريق إصدار أوامر الدفع الإلكترونية لكافة مستحقات المتعاملين مع الجهات الحكومية .

١٦- ضرورة تطابق المنصرف من الاعتمادات الموازنية الواردة بالإستمارة ٧٥ع.ح وبيان المتابعة مع كشوف الحساب وتقارير الموقف المالى الصادرة من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك مع المنصرف الفعلى بالسجلات الحسابية ، وكذا ضرورة تطابق الارصدة المحصله فعلياً بالسجلات الحسابية مع المحصل فعلياً طبقا لكشوف الحساب وتقارير الموقف المالى الصادرة من كل من الوحدة الحسابية المركزية والبنك ، وإجراء المناقلات والتسويات اللازمة فى هذا الشأن .

١٧- أن تكون تواريخ الاستحقاق لليومية الأخيرة فى أوامر الدفع الإلكترونية بكافة أنواعها هو ٢٨-٦-٢٠١٨ بما فيها أوامر الدفع الخاصة باستقطاعات الضرائب والمعاشات ، ويُحظر استخراج أوامر دفع الكترونية عن العام المالى ٢٠١٧-٢٠١٨ بعد هذا التاريخ ، مع العلم بأن الوحدة الحسابية المركزية لن تلتفت لأى أوامر دفع تخص السنة المذكورة بعد ذلك التاريخ ، كما يُراعى اجراء كافة التسويات اللازمة لكافة المبالغ الواردة على النظام .

١٨-ضرورة تطابق الحسابات الختامية الورقية الصادرة من الوحدات الحسابية بالجهات الإدارية فى ٢٨-٦-٢٠١٨ مع التقارير الصادرة من نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (*GFMIS*) ومنظومة الدفع و التحصيل الالكترونى (*GPS*) .

١٩-ضرورة الإلتزام **مشدداً بما يلى**:-

- أحكام قرار وزير المالية رقم ٤١ لسنة ٢٠١٦ بتعديل المادتين رقمى (٥٩٣ ، ٦١٤) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات وإرفاق بيان بما تم إضافته للإيرادات حتى ٢٠١٨/٦/٢٨ .
- أحكام الكتاب الدورى رقم ١٩ لسنة ٢٠١٥ والكتب الدورية الصادرة فى هذا الشأن ، واتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتسوية وتصفية أرصدة الحسابات الجارية المدينة والدائنة المتراكمة والتى يتم ترحيلها على مدار الأعوام المالية الماضية والتى لا تمثل حق حقيقى للدولة ، حتى يتسنى إظهار المركز المالى للجهة بصورة حقيقية .

٢٠-يتحمل السادة المسئولون الماليون بالجهات بالإشتراك مع مديرى ووكلاء الحسابات مسئولية إقفال الدفاتر فى المواعيد المحددة كما تقدم ، وعلى الإدارة المركزية للتفتيش المالى بقطاع الحسابات والمديريات المالية والإدارات العامة للتفتيش المالى بالمديريات المالية بالمحافظات متابعة تنفيذ جميع ما سبق ومدى الإلتزام بتعليمات الإقفال السابقة بكل دقة .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإدارى بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة .

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

صدر فى : ٢٠١٨/٤/

"محاسب/ عماد عبدالله عواد"

جمهـــورية مصر العربية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٩/٥٤/ ٢٦ جـ٢)

" كتاب دوري رقم (٥١) لسنة ٢٠١٨ "

****

بالإشارة إلى كتاب السيد الأستاذ / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٣ / ٤ /٢٠١٨ ما يلى :-

أولاً :- تعديل رقم الكود الخاص بالوحدة الحسابية لصندوق الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بوزارة الخارجية **ليصير الرقم الكودى هو ٣٢١١٠٤٠١ بدلاً من ٣٢١١٠٠٠١** .

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيـــس

الإدارة المركزية لحســابات الحكـومة

"محاســب /مصطفى رجائى طـه "

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الادارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ١/١/٩٢١/جـ ٢)

" كتاب دورى رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٨ "

****

- إيماء إلى الكتاب الدوري رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٧
- والى كتاب السيد المهندس / وزير التجارة والصناعة
- والى كتاب المراقب المالي لوزارة التجارة والصناعة

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتباراً من ٢٠١٨/٤/١٥ ما يلى :-

اولاً :- الغاء الوحدة الحسابية

(بجهاز نقطة الاتصال لشئون حماية حقوق الملكية الفكرية بوزارة التجارة)

ثانياً :- تعديل مجال إشراف الوحدة الحسابية لديوان عام وزارة التجارة والصناعة ليضاف إليها جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية حقوق الملكية الفكرية الملغاة بالبند أولاً .

ثالثاً :- تؤول الأرصدة الخاصة بالوحدة الحسابية الملغاة بالبند أولا نقلاً الى الوحدة الحسابية المعدلة بالبند ثانياً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/٤/١٦

" محاسب/ مصطفى رجائى طه "

جمهورية مصر العربية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ١/١/٧٢٢ جـ ٦)

" كتاب دوري رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٨ "

****

بالإشارة إلى كلاً من الكتاب الدورى رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٨ ، كتاب السيدة / مراقب مالى جامعة القاهرة .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١١ / ٤ /٢٠١٨ ما يلى :-

أولاً :- تعديل تاريخ بدء العمل بالكتاب الدورى رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٨ ليصير العمل به اعتباراًمن ٢٠١٨/٧/١ بدلاً من ٢٠١٨/٤/١٥ .

ثانياً :- تعديل مسمى ومجال إشراف الوحدات الحسابية الآتية بعد وهى :-

١- الوحدة الحسابية لكلية التجارة ليصير مسماها الوحدة الحسابية لكلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية والحقوق **ويكون مجال إشرافها** (كلية التجارة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – كلية الحقوق) .

٢- الوحدة الحسابية لكلية العلوم ليصير مسماها الوحدة الحسابية لكلية العلوم ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية وكلية الآداب **ويكون مجال إشرافها** (كلية العلوم - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - كلية الآداب)

٣- الوحدة الحسابية لكليتى الآداب والحقوق وفرع الخرطوم ليصير مسماها الوحدة الحسابية لفرع الخرطوم **ويكون مجال إشرافها** فرع الخرطوم .

ثالثاً :- تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات الكليات الآتية بعد إلى الوحدات الحسابية الموضحة قرين كلاً منهم .

١- حسابات كلية الحقوق نقلاً من الوحدة الحسابية لكليتى الآداب والحقوق وفرع الخرطوم إلى الوحدة الحسابية لكلية التجارة .

٢- حسابات كلية الآداب نقلاً من الوحدة الحسابية لكليتى الآداب والحقوق وفرع الخرطوم إلى الوحدة الحسابية لكلية العلوم .

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيـــس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

"محاســب /مصطفى رجائى طه "

وزارة المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
ملف رقم : ٧٢٤-١٩/١/٣ م٣
عدد المرفقات ( )

كتاب دوري رقم(٥٤) لسنة ٢٠١٨

سبق ان أصدرت الإدارة المركزية لحسابات الحكومة الكتاب الدوري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٤ والمتضمن بيان بأسماء البنوك المرخص لها بأصدار خطابات الضمان الابتدائية والنهائية لصالح الجهات الحكومية .

وحيث تضمن كتاب البنك المركزى المصرى رقم (١١٦١) بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٧ أنه تقرر الموافقة على رفع الحد الاقصى المصرح به لبنك التنمية الصناعية والعمال المصرى من ٣٠٠ مليون جنيه الى ٥٠٠ مليون جنيه لاصدار خطابات ضمان نهائية لصالح الجهات الحكومية.

لذا توجه وزارة المالية نظر السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

تحريرا / ٤ / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/٤/١٥

" وحيد / مصطفى رجائى عطا "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم : ٥/٣)

" كتاب دوري رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٨ "

****

- إيماء إلى الكتب الدورية رقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٧ ، رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ .
- وإيماء الي كتاب السيد الأستاذ المهندس/ مساعد وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات رقم ٣٦٨ المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٧ .
- وإيماء الي كتاب الإدارة المركزية للحاسب الآلي رقم ٤٣٤ المؤرخ ٢٠١٨/٤/١١ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٥ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً :- تعديل الاكواد المؤسسية للوحدات الحسابية الموضحة فيما بعد لتصبح كالتالي :-

	الرقم الكودى
١- الوحدة الحسابية لمستشفي دار السلام الجديدة لعلاج مرضي الأورام بوزارة الصحة	١٣١٠٤٠٠١
٢- الوحدة الحسابية لمستشفي بني عبيد المركزي بمحافظة الدقهلية	١٣١٠٣٧٠١

" موازنة جهاز إداري "

تحريرا في : / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم : ٢٧/٤ جـ ٤)
" كتاب دوري رقم (٥٦) لسنة ٢٠١٨ "
****

- إيماء الي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠١٧ والمتضمن بمادته الأولي تنقل تبعية مستشفي أرمنت المركزي التابعة لمديرية الشئون الصحية بالأقصر الي أمانة المراكز الطبية المتخصصة التابعة لديوان عام وزارة الصحة والسكان .

- وإيماء إلى كتاب المديرية المالية لمحافظة الأقصر رقم ٢٤٥ المؤرخ ٢٠١٨/٤/٢ والوارد إلينا بالفاكس بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٥ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً :- إنشاء الوحدة الحسابية لمستشفى ارمنت التخصصي بمحافظة الأقصر — الرقم الكودي ١٣١٠٣٩٠١

" تتبع أمانة المراكز الطبية المتخصصة بديوان عام وزارة الصحة والسكان "
" موازنة جهاز إداري "

ثانيا : ينتهي إشراف الوحدة الحسابية بالإدارة الصحية بأرمنت بالأقصر علي حسابات مستشفى أرمنت التخصصي بمحافظة الاقصر .

ثالثا: تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات مستشفى ارمنت التخصصي بمحافظة الأقصر نقلا من الوحدة الحسابية بالإدارة الصحية بأرمنت بالأقصر الي الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولا.

رابعا: يتم نقل موازنة مستشفى ارمنت التخصصي بمحافظة الأقصر من موازنة حكم محلي الي موازنة جهاز إداري .

تحريرا في : / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

١٦ / ٤ / ٢٠١٨

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ٢٠/١/٩٥٣)

كتاب دوري رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٨

.....

بالاشارة الى كتاب السيد / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة رقم ٢٥٤٠ المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٧

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠١٨/٥/١ ما يلي :-

أولا:- تعديل رقم الكود الخاص بالوحدة الحسابية الوحدة الحسابية بالوحدة الحسابية لمركز معلومات قطاع الاعمال العام من ١١٩٠٠٣٠١ ليصبح ١٤٧٠٠٣٠١

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/٤/٢٢

" محاسب/ مصطفى رجائى طه"

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم : ٢٠/١/٩٥٣)

كتاب دوري رقم (٥٨) لسنة ٢٠١٨

.....

بالاشارة الى كتاب السيد / رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة رقم ٢٥٤٠ المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٧

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠١٨/٥/١ ما يلي :-

أولا:- تعديل رقم الكود الخاص بالوحدة الحسابية الوحدة الحسابية لمركز إعداد القادة لإدارة الأعمال بوزارة قطاع الأعمال العام من ١١٩٠٠٢٠١ ليصبح ١٤٧٠٠٢٠١

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/١٢/٢٤

" محاسب/ مصطفى رجائى طه"

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم ٥٥/٥/٩٠٠ جـ ٧)

" كتاب دوري رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٨ "

****

- إيماء الي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٩ لسنة ٢٠١٨ والمتضمن بمادته الأولي تنقل تبعية مستشفي الشيخ زايد آل نهيان ومستشفي١٥ مايو التابعيين لمديرية الشئون الصحية بالقاهرة الي أمانة المراكز الطبية المتخصصة التابعة لديوان عام وزارة الصحة والسكان .
- وإيماء إلى الكتاب الدوري رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤ .
- وإيماء الي كتاب السيد الأستاذ المهندس/ مساعد وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات، رقم ٣٦٨ المؤرخ ٢٠١٨/٣/٢٧ .
- وإيماء الي كتاب الإدارة المركزية للحاسب الآلي رقم ٤٣٤ المؤرخ ٢٠١٨/٤/١١ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٧ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً :- نقل تبعية الوحدتين الحسابيتين التاليين من المديرية المالية لمحافظة القاهرة الي المراقبة المالية لوزارة الصحة والسكان :-

	الرقم الكودي
١- الوحدة الحسابية لمستشفي الشيخ زايد آل نهيان بمحافظة القاهرة	١٣١٠٤١٠١
٢- الوحدة الحسابية لمستشفي ١٥ مايو بمحافظة القاهرة	١٣١٠٤٢٠١

" موازنة جهاز إداري "

ثانيا : - يتم نقل موازنة مستشفى الشيخ زايد آل نهيان ومستشفي ١٥ مايو بمحافظة القاهرة من موازنة حكم محلي الي موازنة جهاز إداري .

تحريرا في : / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/١٢/٢٠

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
(ملف رقم ١/١/٨٧٧ ج٢)

كتاب دوري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ "
****

- إيماء للقرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ المتضمن فى مادته الأولى إنشاء مجتمع عمراني جديد يسمى " مدينة العبور الجديدة " بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
- ايماءً للكتاب الدورى رقم ٩٢/١١٤ .
- وإيماء إلى كتاب هيئة المجتمعات العمرانية رقم ١٨٥١٠ المؤرخ ٢٠١٨/٤/٢٢ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠١٨/٧/١ ما يلي :-

أولاً :- إنشاء الوحدة الحسابية لجهاز تنمية مدينة العبور الجديدة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة — الرقم الكودى ٤٠٧٠١٠٣١

" موازنة هيئات اقتصادية "

ثانيا : ينتهي إشراف الوحدة الحسابية لجهاز مدينة العبور بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على حسابات جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة .

ثالثا: تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات جهاز تنمية مدينة العبور الجديدة نقلاً من الوحدة الحسابية لجهاز مدينة العبور بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الى الوحدة الحسابية المنشأة بالبند أولاً

تحريرا في : / ٢٠١٨

رئيس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

٢٠١٨/٤/٢٩

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧ ٦٢٧ - ١٢/١٨

كتاب دورى رقـــم (٦١) لسنه ٢٠١٨

بمناسبة قرب انتهاء السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٧ وقرب حلول المناسبات الرسمية للدولة وتيسيرا على العاملين بالدولة ، تُعلن وزارة المالية انه قد تقرر أن يتم صرف المرتبات و الاجور للعاملين بالدوله بما فيها المحول منها على البنوك الخاصه و كذلك النفقات عن شهور (يونيه / يوليو / أغسطس / سبتمبر) ٢٠١٨ وذلك وفقا للجدول الآتى :

الشهر	تاريخ الصرف
يونية ٢٠١٨	الأربعاء ٢٠١٨/٦/١٣
يوليو ٢٠١٨	الثلاثاء ٢٠١٨/٧/١٧
أغسطس ٢٠١٨	الخميس ٢٠١٨/٨/١٦
سبتمبر ٢٠١٨	الخميس ٢٠١٨/٩/٢٠

مع مراعاة أن يتم خصم ما قد يصرف للعاملين بدون وجه حق من استحقاقات المدة التالية .

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة الالتزام بما تقدم .

تحريرا فى : /٢٠١٨/٥

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

"محاسب/ عماد عبد الله عواد"

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

(ملف رقم :١٤/٢/٨٢٦ جـ ٥)

" كتاب دوري رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٨ "

****

- إيماء الي كتاب المديرية المالية لمحافظة مطروح رقم ٤٨٧ المؤرخ ٢٠١٨/٤/١٥ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ١ / ٧ /٢٠١٨ ما يلي :-

أولاً :- إنشاء الوحدات الحسابية التالية :- الرقم الكودى

١- الوحدة الحسابية لمديرية التموين والتجارة الداخلية بمحافظة مطروح ٢١٠٠٠٤٠١

٢- الوحدة الحسابية لمديرية القوي العاملة بمحافظة مطروح ٢١٠٠٠٥٠١ (موازنة حكم محلي)

ثانيا :- ينتهي إشراف الوحدة الحسابية لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة مطروح علي حسابات مديرية التموين والتجارة الداخلية ومديرية القوي العاملة بمحافظة مطروح .

ثالثا:- تؤول الأرصدة الخاصة بحسابات مديرية التموين والتجارة الداخلية ومديرية القوي العاملة بمحافظة مطروح نقلا من الوحدة الحسابية لمديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة مطروح الي الوحدتين الحسابتين المنشأتين بالبند أولا لكل مديرية منهما علي حدي .

تحريرا في : / ٢٠١٨

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

" محاسب/ عماد عبد الله عواد "

وزارة المالية

رئيس الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

ملف رقم: ٧٢٤ – ١٥/١/٣ ج٢ مكرر

كتاب دورى رقم (١٧) لسنة ٢٠١٨

****

بمناسبة ورود كتاب البنك المركزي المؤرخ في ٢٠١٨/٥/٢ بشان كشوف الحساب والمصادقات للوحدات المحلية والخدمية والاقتصادية والصناديق الخاصة (الختامي في ٢٠١٨/٦/٣٠) ٠

لذا تهيب الادارة المركزية لحسابات الحكومة ضرورة مراعاة الوحدات الحسابية الحكومية ما يلي :-

١- استكمال هذه الوحدات ما ينقصها من كشوف ومرفقات خلال الفترة القادمة وقبل نهاية شهر يونيو ٢٠١٨ ، حيث لن يتم تسليم متأخرات خلال فترة إعداد الختامي ٠

٢- توفيرا للوقت وتسهيلا على الوحدات الحسابية الحكومية ، عدم إرسال مندوبيهم لاستلام كشوف الختامي من مقر البنك ، حيث سيتم تصدير الختامي لهم عن طريق البريد أسوة بالعام الماضي بدلا من حضورهم للاستلام ، الأمر الذي يرفع عنهم معاناة السفر وتكلفته ، ولن يتم استخراج نسخة أخرى من هذه الكشوف قبل مرور (١٠ ايام) من تاريخ الإقفال ٠

٣- سيقتصر التسليم فقط باليد للمندوبين الدائمين الذين يحتفظ البنك المركزى بتفويضات دائمة لهم٠

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الادارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم ٠

تحريرا فى /٥/ ٢٠١٨

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(محاسب / مصطفى رجائى طه)

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٩/١/٧-٧٢٥ م١

كتاب دوري رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٨

في إطار جهود وزارة المالية في تطبيق نظم الميكنة GFMIS و GPS، وفى ضوء التحديث الأخير على التطبيقات والخاص بالدفع الإلكتروني وفقاً لمقاطع التمويل، والذى بموجبه تم تصنيف المبالغ المضافة لحساب الدائنة بالوحدة الحسابية المركزية إلى (الحسابات الدائنة بأنواعها، صناديق وحسابات خاصة، موارد ذاتية)، وذلك حتى يتسنى الخصم وفقاً لمقاطع التمويل بالوحدة الحسابية المركزية مباشرة من صناديق خاصة وموارد ذاتية بدلاً من الخصم على إجمالي حساب الدائنة بالوحدة الحسابية المركزية مما يؤدى إلى تحقيق الانضباط المالي ويحدد بشكل دقيق المنصرف على مقاطع التمويل المختلفة ويؤدى الى القدرة على إظهار الحسابات الختامية في صورة سليمة، لذا يجب إتباع آليات التنفيذ التالية:-

أولاً الصناديق والحسابات الخاصة :

الحالة الأولي : عدم قيام الوحدة الحسابية بتحويل أرصدتها لحساب الوحدة الحسابية المركزية.

الوحدة الحسابية بالجهة لم تقم بنقل الأرصدة البنكية من حساب الصناديق والحسابات الخاصة بالبنك المركزى إلي حساب الوحدة الحسابية المركزية دائنون، وهنا يجب إتباع الآتي :-

- تقوم الوحدة الحسابية بالجهة بما يلي:-

١ – عمل أمر تحويل (مناقلة) من خلال المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحد وذلك بإضافة المبلغ المراد تحويله الى الوحدة الحسابية المركزية – دائنون - الحسابات الخاصة.

٢ – طباعة أمر التحويل (المناقلة) ورقياً وتوقيعه توقيع ثان وأول وذلك علي النحو التالي:-

- الدخول على مدفوعات موردين من خلال نظام الدفع الإلكتروني GPS .
- ثم اختيار طلبات تحويل (مناقلة) البنك المركزي .
- ثم اختيار متابعة طلبات البنك المركزي لطباعة التحويل (المناقلة).

لن يقبل البنك المركزي أصل أمر التحويل (المناقلة) إلا بهذه الطريقة وتسليم الأصل إلي البنك المركزي المصري لإتمام المناقلة خلال عدد (٢) يوم عمل من تسليم أمر التحويل (المناقلة).

٣ – بعد قيام الوحدة الحسابية المركزية بإضافة المبلغ المحول من الحساب الخاص البنكي الى حساب الجهة الإدارية (الحساب الخاص - صناديق خاصة) يتم إدخال استمارات الصرف الخاصة بالصناديق على منظومة GFMIS مع ضرورة إختيار مقطع التمويل المناسب (صناديق وحسابات خاصة) وتحديد البند الموازنى واختيار أمر دفع مرسل طبقاً لنوع الباب.

٤ - بعد ترحيل القيد وظهوره فى منظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني يتم اختيار نوع أمر دفع (باب أول مدفوعات – ثاني ... الخ) على حسب نوع المصروف.

الحالة الثانية :- قيام الوحدة الحسابية بنقل جزء أو كل الارصدة البنكية.

- الوحدة الحسابية بالجهة قامت بنقل جزء أو كل الأرصدة البنكية من حساب الصناديق والحسابات الخاصة بالبنك المركزى إلي حساب الوحدة الحسابية المركزية دائنون.
- تقوم الوحدة الحسابية بالجهة بما يلي:-

١- عمل أمر تحويل (مناقلة) بأي مبلغ مناسب كما يتراءى للوحدة الحسابية وذلك علي نظام الدفع الإلكتروني GPS وطباعة التحويل (المناقلة) تسليمها إلي البنك المركزي مع مراعاة ماتم ذكره بعد تسليم المناقلة إلي البنك المركزي في الحالة الأولي .
٢- عمل إذن تسوية على نظام الدفع الإلكترونى GPS خصماً من حساب الدائنة بالوحدة الحسابية المركزية إضافة إلى حساب الدائنون (حسابات خاصة) لنفس الوحدة بالوحدة الحسابية المركزية.

الحالة الثالثة: الوحدة الحسابية ليس لديها حساب بنكي.

الوحدة الحسابية بالجهة تودع مبالغ الصناديق والحسابات الخاصة فى حساب الدائنة بالوحدة الحسابية المركزية ولا يوجد لديها حسابات صناديق أو حسابات خاصة بالبنك المركزي.

- تقوم الوحدة الحسابية بالجهة بما يلي:-

١- عمل إذن تسوية من الوحدة الحسابية المركزية دائنون إلى الوحدة الحسابية المركزية - موارد ذاتية.
٢- عند الصرف يتم اختيار رقم الحساب (٢٠+ الكود المؤسسي للوحدة الحسابية).

ثانيا:- الموارد الذاتية

يتم عمل إذن تسوية من الوحدة الحسابية المركزية دائنون أو أى من الأبواب الإيرادية المضاف إليها المبالغ إلى الوحدة الحسابية المركزية نوع موارد ذاتية وعند الصرف يراعى الحالة الثالثة.

وفي جميع الأحوال يرجي ضرورة مراعاة ما يلي:-

١- أي حالات اخرى بخلاف ماسبق يتم التواصل مع قطاع التمويل (الوحدة الحسابية المركزية) .
٢- بالنسبة للوحدات التى قامت بالفعل بتطبيق التحديث سالف الذكر تستمر على العمل به ويحظر إتباع آليات صرف خلاف ذلك ، يتم التواصل مع قطاع التمويل (الوحدة الحسابية المركزية) فى حالة وجود أي مشكلات لديها عند التطبيق .

٣- بالنسبة للوحدات التى لم تقم حتى الآن بتطبيق هذا التحديث فمتاح لها الدفع على الحسابات الدائنة مع ضرورة البدء الفورى فى تطبيق التحديث سالف الذكر وتوفيق أوضاعها ، علماً بأنه لن يسمح نهائيا بعد تاريخ ٢٠١٨/٥/٢٤ إلا بتطبيق التحديث سالف الذكر مع مراعاة أن أمر التحويل (المناقلة) البنكية تحتاج إلى يومين عمل من تاريخ إبلاغ البنك المركزي بها، وأن إذن التسوية على النظام يحتاج إلى يومين عمل من تاريخ توقيعه ثان وأول .

٤- يستمر التوريد على حسابات البنك المركزي الخاصة بحسابات الصناديق كما كان متبع من قبل، كما يتم التوريد على حساب الدائنة وحدة حسابية مركزية للإيرادات الخاصة بالموارد الذاتية لحين السماح بالإضافة على مقطع التمويل المناسب (موارد ذاتية أو صناديق وحسابات خاصة).

٥- بالنسبة للوحدات التي تقوم بنقل ما يخص حسابات الموارد الذاتية من باب ثالث ايرادات او من الباب الممول فيه الايراد، فعلى هذه الوحدات توفيق أوضاعها خلال اسبوع من صدور تلك التعليمات حيث سيتم اغلاق صلاحية النقل من الحسابات الإيرادية.

تتحمل الجهات الإدارية التي لم تلتزم باتباع التعليمات المشار إليها بعاليه وحدها المسئولية كاملة عن توقف الصرف على مصادر التمويل (الصناديق والحسابات الخاصة، الموارد الذاتية) بدءاً من ٢٠١٨/٥/٢٥.

وعلى السادة المسؤولين الماليين بالجهاز الادارى بالدولة ووحدات الحكم المحلى بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمرقبين الماليين بالوزارات والهئيات العامة ومديرى الحسابات ووكلائهم ضرورة تنفيذ ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع

الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ عماد عبد الله عواد

تحريراً في: /٢٠١٨/٥

جمهورية مصر العربية

رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

٧٢٥-٩/١/٧م

كتاب دوري رقـــم (٦٥) لسنة ٢٠١٨

في ضوء توجه الدولة إلى ميكنة العمليات الحسابية والمالية للوحدات الحسابية لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة إلكترونيا، وذلك لضمان إدارة ومتابعة ومراقبة أوجه الصرف واستمرارية العمل على منظومة الميكنة، فقد وفرت وزارة المالية الدعم الفني الكامل و اللازم لاستدامة النظام بالوحدات الحسابية وذلك من خلال مراكز خدمة مدعومة بكوادر فنية ماهرة ومنتشرة بكافة محافظات الجمهورية، وتستطيع التعامل وحل المشاكل التي تواجه الوحدات الحسابية لضمان التشغيل بكفاءة وفاعلية.

وإلحاقاً لتعليمات الدعم الفني الصادرة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٧من وزارة المالية والتي وضحت وسائل الابلاغ عن أية مشكلات قد تواجه الوحدات الحسابية، فإنه يمكن للوحدات الحسابية تلقي الخدمات التالية من مراكز الخدمة سالفة الذكر كما يلى:-

١. **خدمة الدعم الفني الهاتفي** :-

(أ) حال وجود مشكلة بالوحدة الحسابية علي المختص بالوحدة الحسابية تطبيق التعليمات الصادرة في ٢/٢٧ / ٢٠١٨ بالاتصال على الرقم الأرضي (٠٢-٣٨٢٧١٥١٥).

(ب) سيقوم متلقي الاتصال باستقبال الشكوى وإعطاء البلاغ رقم محدد.

(ج) سيحاول متلقي الاتصال حل المشكلة عن طريق الهاتف.

(د) حال تعذر حل المشكلة هاتفياً، فسيقوم متلقي الاتصال بإيفاد مسئول الدعم إلى مقر الوحدة الحسابية، أو إحالة المشكلة إلى القطاع المختص في وزارة المالية.

ويرجى علم ما يلى :-

- ✓ في جميع الحالات سوف يتم تقديم الدعم الفني والعمل على حل المشكلة خلال ٢٤ ساعة عمل وللمناطق النائية خلال ٧٢ ساعة عمل.
- ✓ يجب الاحتفاظ برقم البلاغ لمتابعة الشكوى والاستعلام عن مراحل حلها.
- ✓ في جميع الحالات لا يتم إغلاق البلاغ من قبل مركز الدعم إلا بعد حل المشكلة .

٢. خدمة الدعم الفني الميداني :-

ويتم الدعم الفني الميداني بانتقال مسئول مركز الدعم الفني إلى مقر الوحدة الحسابية لتقديم الخدمات التالية :-

١- الدعم الفني بناء على طلب الوحدة الحسابية في حالة وجود شكاوى تم الإبلاغ عنها عن طريق الدعم الفني الهاتفي ولم تحل هاتفياً.
٢- دعم فني دوري بحد أدنى مرة واحدة شهرياً لكل وحدة حسابية.
٣- استبدال الكابلات الخاصة بأجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها، "حال عدم صلاحيتها للعمل "
٤- سحب أجهزة الحاسب الآلي ومستلزماتها المعطلة من الوحدات الحسابية وتسليمها أجهزة حاسب الآلي ومستلزماتها إحتياطيا (بديلة لحين الانتهاء من صيانة أجهزتها الأصلية) وتسليم الجهاز الأصلي بعد الصيانة واسترداد الجهاز الاحتياطي.
٥- حل مشاكل التطبيقات.

ويرجى العلم بما يلي:-

سوف يطلب مسئول مركز الدعم الفني عند زيارة الوحدة الحسابية توقيع المسئولين بالوحدة الحسابية علي نموذج الزيارة الخاص بذلك الغرض بعد تأدية الخدمات سالفة الذكر.

٣- الدعم الفني التقني :-

- تجهيز الأجهزة الجديدة بتحميل نسخة العمل (Image) المعتمدة من وزارة المالية .
- إعادة تحميل نسخة الـ (Image) الخاصة بالمنظومة على أجهزة اللاب توب لدى الوحدات الحسابية في حالة وجود مشكلة.
- تركيب وتوصيل أجهزة الحاسب الآلي (كمبيوتر/ لاب توب) والـ USB لدى الوحدات الحسابية .

٤- خدمات ورش التوعية :

على الجهات الإدارية والوحدات الحسابية على مستوى الجمهورية بجميع المحافظات التابعة لها حال الاحتياج إلى ورش توعية لتعريف العاملين بالوحدات الحسابية بالتالي:-

- شرح التعليمات والقواعد الفنية وما يستجد من تعديلات على المنظومة
- الرد على أي استفسارات تخص نظام الـ GFMIS أو الـ GPS.

إذا ما تراءى للوحدة الحسابية حاجتها لورش العمل، فيرجى مخاطبة إدارة المشروع على العنوان التالي (أبراج وزارة المالية برج (٢) الدور (١٠) امتداد شارع رمسيس ٢)، والتي ستقوم بالتنسيق لعقد ورش العمل.

✓ حال عدم قيام مركز الدعم الفني في تقديم أياً من الخدمات سالفة الذكر، فإنه يرجى الاتصال على قسم الدعم والمتابعة بوزارة المالية على الأرقام التالية:-

٠٢٢٣٤٢٠١١٩ - ٠٢٢٣٤٢٠١١٧ - ٠٢٢٣٤٢٠١١٦ - ٠٢٢٣٤٢٠١١٤

أو إرسال رسالة إلكترونية على البريد الالكتروني Service.Desk@mof.gov.eg

✓ لا يتم اعتماد النموذج المخصص للزيارة إلا بعد تلقى الخدمة وحل كافة المشكلات الفنية حال وجودها.

وعلى السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري بالدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المركزية المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم ضرورة مراعاة ما تقدم بكل دقة.

رئيس قطاع
الحسابات والمديريات المالية

محاسب/ عماد عبد الله عواد

تحريرا في : /٢٠١٨/٥

وزارة المالية
قطاع الحسابات والمديريات المالية
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

(ملف رقم : ١/١/٧٨٨ ج٢)

" كتاب دوري رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ "
****

- إيماء الي الكتاب الدوري رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ .
- إيماء الي كتابي المراقبة المالية للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية صندوق العاملين بقطاع الإعمال العام والخاص رقم ١٦١ المؤرخ ٢٠١٨/٤/١٦ ، رقم ١٧٨ المؤرخ ٢٠١٨/٤/٢٢ .

تعلن وزارة المالية انه تقرر اعتبارا من ٢٠١٨/٧/١ ما يلي :-

اولا: دمج الوحدات الحسابية بالهيئة القومية للتأمين الاجتماعي صندوق العاملين بقطاع الاعمال العام والخاص طبقا لما يتوضح بالجدول التالي:-

الوحدات الحسابية الملغاة	كود الوحدات الحسابية الملغاة	الوحدات الحسابية المعدل مجال اشرافها	كود الوحدات الحسابية المعدلة
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات مقاولا ت وسط	٤١٤٠١٠١٠	الوحدة الحسابية لمنطقة وسط القاهرة ومجال إشرافها (ديوان عام منطقة وسط القاهرة- مكتب تأمينات مقاولات وسط)	٤١٤٠١٠٠٤
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات سيارات وسط	٤١٤٠١٠١٢	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات باب الشعرية ومجال إشرافها (مكتب تأمينات باب الشعرية – مكتب تأمينات سيارات وسط)	٤١٤٠١٣٢٠
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات السيدة زينب	٤١٤٠١٠٥٣	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات مصر القديمة ومجال إشرافها (مكتب تأمينات مصر القديمة – مكتب تأمينات السيدة زينب)	٤١٤٠١٠٥٢
- الوحدة الحسابية مكتب تأمينات بولاق أبو العلا	٤١٤٠١٠٥١	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات قصر النيل ومجال إشرافها (مكتب تأمينات قصر النيل – مكتب تأمينات بولاق أبو العلا)	٤١٤٠١٠٤٩
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات قطاع شمال	٤١٤٠١٠٤١	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات الساحل ومجال إشرافها (مكتب تأمينات الساحل – مكتب تأمينات قطاع عام شمال)	٤١٤٠١٠٣٦

- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات الزاوية	٤١٤٠١٠٣٢	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات روض الفرج ومجال إشرافها (مكتب تأمينات روض الفرج – مكتب تأمينات الزاوية)	٤١٤٠١٠٣٥
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات سيارات شبرا الخيمة	٤١٤٠١٠٤٣	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات مقاولات شمال ومجال إشرافها (مكتب تأمينات مقاولات شمال- مكتب تأمينات سيارات شبرا الخيمة)	٤١٤٠١٠٤٠
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات سيارات شرق أول	٤١٤٠١٠٢٨	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات قطاع عام شرق ومجال إشرافها (مكتب تأمينات القطاع العام- مكتب تأمينات سيارات شرق أول)	٤١٤٠١٠٢٧
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات مقاولات شرق - الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات منشية البكري	٤١٤٠١٠٢٦ ٤١٤٠١٠٢٤	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات عين شمس ومجال إشرافها (مكتب تأمينات عين شمس – مكتب تأمينات مقاولات شرق – مكتب تأمينات منشية البكري)	٤١٤٠١٠٢٠
- الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات سيارات شرق	٤١٤٠١٠٢٩	الوحدة الحسابية لمكتب تأمينات المرج ومجال إشرافها (مكتب تأمينات المرج – مكتب تأمينات سيارات شرق)	٤١٤٠١٠٢٣

ثانيا :- تؤول الأرصدة الخاصة بالوحدات الحسابية الملغاة الي الوحدات الحسابية مجال إشرافها طبقا لما توضح بالبند أولا .

تحريرا في : / / ٢٠١٨

رئيـس
الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب/ مصطفي رجائي طه "